

«الزمة الخليجية» في اليمن: التعايش السعودي الإماراتي... واجب

لقمان عبدالله

فرضت الأزمة الخليجية الحادة بين قطر وتحالف العدوان بقيادة السعودية نفسها على اليمن، ولا سيما في المحافظات الجنوبية، وأجبرت كلاً من الرياض وأبو ظبي على تحييد خلافاتهما، وتعزيز العمل المشترك في ما بينهما، على الأقل في المرحلة الراهنة والمستقبل القريب. إذ إن الخلاف بين السعودية والإمارات من جهة وقطر من جهة أخرى بدأ يأخذ طابع العداء واستعصاء الحلول، وفشل الوساطات.

ولا تحتمل العاصمتان (الرياض وأبو ظبي) في إدارة الملف اليمني بكل جوانبه في الشمال والجنوب، العمل وفق الأجندة الخاصة بكل منهما في وقت تفتحان فيه صراعاً حاداً ومفتوحاً مع الدوحة. ولم يعد خافياً أن الدوحة انخرطت في الحرب على اليمن وفق أجندتها المستقلة، من خلال دعم بعض أجنحة «الإخوان المسلمين» المتجرأة على الخروج عن العبادة السعودية.

وتبعاً للتطورات، كان لزاماً على الدولتين إيجاد صيغة خلاقة تبعد عنهما كأس الاختلاف، فذهبتا إلى تقاسم الملف اليمني على كافة المستويات السياسية والأمنية والميدانية والإدارية. وعملت العاصمتان على إخضاع أعوانهما في الجنوب وإجبارهم على السير وفق خطة التعايش وتقاسم النفوذ، رغم أن أطراف الصراع المحليين في جنوب اليمن وصل الاختلاف بينهم حد الاقتتال وتعطيل عجلة الحياة الخدمانية والإنمائية لأسباب سياسية ومناطقية وشخصية. وفي هذا السياق عملت الإمارات على فرملة اندفاع المجلس الانتقالي الجنوبي ووضع على رف الانتظار، إلى حين توافر ظروف جديدة. واقتضى هذا «التقاسم» أن تتولى الرياض عبر «الشريعة» التي يمثلها الرئيس المستقيل عبد ربه منصور هادي، الملف الخدمي في الجنوب. وسريعاً عادت عجلة الإنماء والمرافق العامة، في خط بياني تصاعدي، لم يشهد له مثيلاً منذ سيطرة قوى التحالف على المحافظات الجنوبية.

وقد زهل المواطنون الجنوبيون للتحسن السريع في التغذية الكهربائية وخدمات المياه والصحة والأشغال وتوفير الوقود وافتتاح العديد من المشاريع ذات الطابع الخدمي، بل تعدى ذلك إلى المباشرة في إعادة ترميم ما دمته الحرب في عدن. وهذا ما يؤكد من جهة أخرى، ما ذهب إليه المكونات الوطنية في الجنوب بأن الأزمات على كافة الصعد مفتعلة من قبل التحالف.

أما الجانب الإماراتي، فتولى مهمة حفظ الأمن وإنشاء فصائل عسكرية تعمل بإمرة أبو ظبي، شبيهة بقوات الحزام الأمني في المحافظات الغربية والنخبة الحضرية في المكلا، والنخبة الشبوانية في أول انتشار لها في مديرية عزان في محافظة شبوة ضمن اتفاق مع تنظيم «القاعدة» في شبه الجزيرة العربية». ولم يعد مستغرباً أن القاعدة في كل دول الإقليم وفي العالم تقاتل حتى الرمق الأخير، إلا في جنوب اليمن حيث تدخل القوات الإماراتية إلى مناطقها في استعراض عسكري ودعائي من دون إطلاق رصاصة واحدة عليها.

وجديد الإمارات في المحافظات الشرقية تجنيدها خمسة آلاف مقاتل من محافظة المهرة المجاورة لسلطنة عمان وإخضاعهم للتدريب في معسكر خالد في حضرموت، وذلك كدفعة أولى، على أن تليها دفعات أخرى، في محاولة واضحة لإزعاج سلطنة عمان في مجالها الحيوي.

ومن المهمات الأساسية للقوات الإماراتية لعمليات التجنيد الواسعة للشباب الجنوبيين واستخدامهم كمرتزقة والزج بهم تحت مسميات مختلفة في جبهات الشمال.

من جهة أخرى، إن فصل القضايا بين الرياض والإمارات، والعمل ضمن تسوية تقاسم النفوذ وتحييد الخلافات، لا يعني أن القضايا الخلافية قد سُويت أو حُلّت، بل هي على حالها. وفرض التعايش بين الدولتين (السعودية والإمارات) في الحرب على اليمن، رهن باستمرار الأزمة مع قطر.

توفي 13,000 مدني كانوا بحاجة إلى دواء فستوردوا إلى العلاج في الخارج (أرشيف)



كان إدخال «قوات الأمن الخاصة لأول مرة، بمدافعها وأسلحتها الثقيلة ومدافعها، ما حول العوامية إلى ما يشبه ساحة حرب حقيقية». وأفاد مصدر آخر بأن الأوضاع في العوامية لا تزال متوترة، وأن السلطات تغلق مداخيل رئيسية وتفرض طوقاً أمنياً محكماً على البلدة، يترافق ذلك مع حالة غضب واسعة بين صفوف الأهالي الذين ينفذون الاحتجاجات باستمرار، ويحرقون الإطارات المشتعلة، خصوصاً بعد مشاهدتهم للقصف الأخير قبل دخول السلطات حي الديرة، وبعد فيديو الجنود المتضمن عبارات طائفية عند مسجد المسورة، والذي انتشر بين الناس مآجلاً حالات الغضب.

جرم غائر

بعد 90 يوماً من الهجوم على العوامية، كان للسلطات ما أرادت، ولو في وقت متأخر، إلا أن المؤكد يبقى عدم اقتصار ما أقدمت عليه الحكومة عند هذا الحد. فللحادثة ذيولها الداخلية والخارجية التي ستلاحق أصحاب القرار وستلقي بظلالها في مقلب الأيام. في الداخل، فتح النظام السعودي جرحاً آخر يزيد الهوة القديمة بينه وبين شرائح من شعبه، بما هو أبعد من القضايا الحقوقية للسكان المتضررين والمشتكين من عدم جدية الحكومة في تحقيق التعويضات وتأمين المنازل البديلة مما هُدم. طيف كبير من المواطنين في المنطقة الشرقية لا يتوقف عند ما حصل في حدود أزمة المنازل البديلة والتعويضات أو فاجعة هدم البناء التاريخي، بقدر ما يحدث عن تراكم التجارب الفاشلة مع نظام يثبت كل مرة عدم قدرته على الخروج من «ذهنيته الطائفية التي تفرضها الإهابية، بما يفقد الناس أي أمل في إدراك حق المواطنة»، وفق أحد الكتاب السعوديين من أبناء المنطقة. الأخير يوضح أن «كل هذه الأزمات توضع في سياق عام، هو أن النظام ينظر إلى أبناء المنطقة الشرقية كجالية أجنبية لا كمواطنين».

«تعدياً لا يحتمل»، وذلك بأسلحة بدائية أبرزها قنابل المولوتوف المعدة يدوياً وصنع العوائق عند مداخيل الأزقة أمام تقدم المدرعات والجرافات.

تجدد الإشارة هنا إلى أن معظم هؤلاء الشبان ينتمون إلى تيارات على مسافة عقائدية من إيران، وغالبيتهم من المتأثرين بنمر باقر النمر (الذي لا يمكن ربطه بطهران بأي حال)، على عكس التهم الرسمية الجاهزة التي توجه إليهم بالارتباط بطهران عقائدياً وتنظيمياً، وهو ما لا وجود له على أرض الواقع، وفق المعلومات.

ويشرح مصدر لـ«الأخبار» أن الشبان المعتصمين في حي المسورة ليسوا كذلك من الجماعة التي كانت على علاقة وطيدة بنمر النمر، فهم «تأثروا به واعتبروه رمزاً لهم فحسب». وبعض المعتصمين هم من المطلوبين بتهم على خلفية نشاطهم السلمي المعارض أيام الاحتجاجات المطلوبة، ولم يجدوا في سياسات السلطات المعهودة ما يشجع على تسليم أنفسهم، خصوصاً أنهم شاهدوا إعدام رفاق مسجونين لهم في الزونة الأخيرة، من بينهم أربعة نشطاء أعدموا في تموز الماضي.

هذه المخاوف، تخطاها ثلاثة من المطلوبين في العوامية، سلموا أنفسهم تبعاً في الأيام الأخيرة، استجابة لوساطات وجهاء محليين وبعد إعطائهم وعداً بتسوية أوضاعهم، فيما بقي مصير المطلوبين الآخرين مجهولاً بعد سيطرة القوات الحكومية على كامل العوامية في الساعات الأخيرة.

وتروي مصادر لـ«الأخبار» وقائع ما جرى في الأيام الأخيرة، حيث إن حسم عملية دخول الحي أول من أمس (بعد 90 يوماً على العملية)، تطلب من جانب السلطات تعزيز قواتها بنحو كبير في اليوم 78 للحصار، حين باشرت «حملة جديدة وضخمة لدعم القوات الموجودة في العوامية». واستدعت «عشرات الجنود لتعزيز قوات الطوارئ، إضافة إلى مدرعات جديدة». وتضيف المصادر أن التطور الأبرز



مصدر رسمي في الحراك، بمختلف تياراته وأجنحته، إذ أكدوا جميعهم جازمين أن لا أحد يغطي أو يدعم «أو حتى يوافق» على أي شكل من أشكال العمل العنفي، التزاماً بأجندة الحراك المطلي وتوجهات المرجعيات الدينية المحلية الذين يملكون نفوذاً واسعاً في المنطقة. لكن مصادر مطلعة تؤكد معلومات «الأخبار» حول وجود حالة احتجاجية فريدة مارسها بعض الشبان داخل المسورة بقرار فردي من الذين تمسكوا برفض الخروج من منازلهم، معتبرين إخراجهم

لا تثير الرياض

95 ألفاً من المرضى بحاجة إلى السفر لتلقي العلاج

لأي تصادم». من جهته، شدّد ماكغولدريك في تغريدته على «توبيت» على «الضرورة القصوى لإعادة فتح المطار، وذلك للتخفيف من معاناة المدنيين»، الأمر الذي أكدّه رئيس بعثة اللجنة الدولية للصليب الأحمر في اليمن الكسندر فينت، في حديث إلى «الأخبار»، إذ قال إن «على جميع الأطراف العمل على إعادة فتح المطار وتسيير الرحلات الإنسانية على الأقل»، مضيفاً أنه «على الرغم من الرحلات الجوية التي تقوم بها البعثة وغيرها من المنظمات، فإن لإغلاق المطار تداعيات خطيرة». فضلاً عن الخسائر البشرية، تشير الأرقام الرسمية إلى أن خسائر قطاع النقل الجوي جراء العدوان والحصار تجاوزت مليار دولار. ووفق «المنظمة البلجيكية الدولية لحقوق الإنسان»، تسبب إغلاق المطار في «خلق بطالة جديدة... إذ تقدر إحصائيات رسمية وصول عدد العاطلين من العمل جراء

والبحرية منذ بدء العدوان». وقال خلال لقائه ماكغولدريك إن «الذرائع والحجج الواهية للتحالف لا أساس لها من الصحة»، مؤكداً أن مطار صنعاء «بعيد عن مسرح العمليات العسكرية، وطائرات الأمم المتحدة تصل إليه بشكل دوري دون أي معوقات... وقوائم ركاب الرحلات التي كانت تصل إلى مطار صنعاء خلال فترة ما قبل إغلاقه كانت تسلّم إلى غرفة عمليات التحالف مسبقاً متعاً